مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد بوضياف المسيلة
ردم د:ISSN: 2602/5906

الإدارة الإلكترونية للجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

حالة الجزائر

The local e-government in the service of sustainable development Case of Algeria

د/مطالي ليلى
جامعة بومرداس
metalileila@yahoo.fr

أ/ زغلول آمنة
المدرسة العليا للتجارة
a_zeghloul@esc-alger.dz

الملخص : نتج عن التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات الاهتمام بتطوير وعصرنة مؤسسات الدولة، وفي هذا السياق، تبنت الجماعات المحلية مبادرات لتطوير الإدارة الإلكترونية بغرض تحسين أداء الخدمات العامة. يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على مفهوم الإدارة الإلكترونية للجماعات المحلية، وإبراز دورها في تحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على التجربة الجزائرية للوصول إلى تقديم بعض المقترحات للارتقاء بمستوى الخدمات وإنجاح مشروع الإدارة الإلكترونية للجماعات المحلية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته للدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق الإدارة الالكترونية بالشكل الصحيح سينعكس إيجابيا على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالنظر لما توفره من زيادة الشفافية وتيسير حصول المستفيدين على الخدمات الحكومية وبالتالي تشجيع الاستثمار وجلب المستثمرين. كما خلُص هذا البحث إلى أنّ الجزائر لم تصل بعد إلى الأهداف المرجوة من تطبيق الإدارة الالكترونية رغم الجهود المبذولة وهذا ما تؤكده تقارير الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية. وقد أوصت الدراسة بضرورة إشراك الموظفين والمواطنين وتوعيتهم بأهمية المشروع مع الاستفادة من النماذج والتجارب العالمية الناجحة.

الكلمات المفتاحية : الإدارة الإلكترونية ، تكنولوجيا المعلومات . الخدمات العامة، الجماعات المحلية، التنمية المستدامة

التصنيف JEL: H7, H11, O3

Abstract : The rapid development of information technologies has led to increased interest in the development and modernization of state institutions, which has prompted local authorities to take initiatives to develop e-government inorder to improve the performance of public services. The aim of this paper is to to highlight the concept of local e-government, and examine its role in achieving sustainable development, with a special focus on the Algerian experience, thus making recommendations with a view to improving public services, and achieving a successful implementation of local e-government projects, and

therefore the achievement of the sustainable development goals. A descriptive analytical approach was adopted for its relevance to the analysis of the research question. The study found that the implemention of e-government in an appropriate manner will positively affect the various economic and social aspects of individuals and institutions as it provides openness and transparency with citizens, as well as it facilitates access to government services for all, and consequently encourage investment and attract investors. The study concluded that Algeria has not yet achieved the desired objectives of implementing e-government despite the efforts exerted, as confirmed by the United Nations E-Government Survey .The study recommended the involvement and participation of employees and citizens and raising their awareness towards e-government initiatives, taking advantage of successful international experiences.

***Key Words*:** e-Administration, Information Technology, Public Services, Local Authorities, Sustainable development

JEL Classification :H7, H11, O3

Résumé: Le développement accéléré des technologies de l'information a suscité un intérêt accru pour la modernisation de l'État, et par conséquent, les collectivités locales se sont engagées dans des initiatives d'administration électronique afin d'améliorer la performance des services publics. L'objectif de cet article est de mettre en évidence le rôle de l'e-administration locale dans la réalisation du développement durable, en présentant l'expérience algérienne pour présenter des recommandations en vue d'améliorer les services publics et favoriser la mise en œuvre de projets d'e-administration au niveau local, et par conséquent réaliser les objectifs de développement durable. L'étude a révélé que le développement de l'e-administration aurait des effets positifs sur le plan économique et social, suite à la promotion de la transparence et la facilité d'accès aux services publics, ce qui pourrait attirer les investisseurs et encourager les investissements. L'étude a conclu que l'Algérie n'a pas encore atteint les objectifs souhaités en matière d'e-administration en dépit des efforts déployés, comme l'a confirmé l'enquête de l'e-gouvernement des Nations Unies. L'étude recommande l'implication et la participation des employés et des citoyens, ainsi que leur sensibilisation aux initiatives de l'e-administration, en tirant parti des expériences internationales réussies.

Mots-clés: e-administration, technologies de l'information, Services publics, collectivités locales, développement durable

Classification JEL: H7, H11, O3

*مطالي ليلى metalileila@yahoo.fr أ/ **زغلول آمنة** a_zeghloul@esc-alger.dz

المقدمة :

أفرز التطور التكنولوجي المتسارع الذي يشهده العالم بروز وانتشار مفاهيم وأساليب حديثة منها مفهوم الإدارة الإلكترونية التي تعتبر من المرتكزات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث اتجهت الدول والمنظمات اليوم بما فيها الإدارات العمومية نحو تبني الإدارة الإلكترونية كأحد الأساليب الإدارية الحديثة التي تهدف إلى دفع عجلة التنمية وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تحسين مستويات الأداء وتقديم الخدمات للمستفيدين بكفاءة وبأقل تكلفة وأسرع وقت ممكن، بما يحقق أهداف التنمية ويعود على المواطن بالرفاهية؛ خاصة مع تزايد الضغط الشعبي على الحكومات وتطلعات المواطنين للحصول على خدمات أفضل.

وقد بادرت الجزائر على غرار العديد من الدول إلى عصرنة الإدارات العمومية ضمن ما عرف بمشروع الجزائر الإلكترونية الذي يهدف إلى تعميم الإدارة الإلكترونية في الإدارات العمومية والجماعات المحلية بما يخدم التنمية المستدامة على جميع الأصعدة: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

إشكالية البحث:

بناء على ما تقدم، تتحدد إشكالية هذه الدراسة كما يلي :

ما لمقصود بالإدارة الالكترونية للجماعات المحلية وكيف تساهم في تحقيق التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على مفهوم الإدارة الإلكترونية للجماعات المحلية، خصائصها، فوائدها ومعوقات تطبيقها.

- إبراز دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة.

التعرف على واقع وأفاق تطبيق في الإدارة الإلكترونية للجماعات المحلية في الجزائر.

- تقديم بعض المقترحات للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وإنجاح مشروع الإدارة الإلكترونية للجماعات المحلية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة .

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج أحد الموضوعات الحديثة في ظل ما يشهده العالم اليوم من تسارع التقدم التكنولوجي، حيث تسعى مختلف المنظمات اليوم بما

فيها الجماعات المحلية إلى إرساء مبادئ الإدارة الإلكترونية استجابة لمتطلبات البيئة المحيطة، وتزايد تطلعات المواطنين للحصول على خدمات أفضل .

كما تنبع أهمية الدراسة من أهمية دور الإدارة الإلكترونية للجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة التي تحتل في الوقت الحالي مكانا بارزا على المستوى الدولي، وتعد هدفا استراتيجيا لمختلف الحكومات والدول، باعتبارها مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر ملائما للدراسة والوصول إلى الأهداف المرجوة، حيث تم جمع المعلومات والبيانات من مصادر متنوعة شملت الكتب والدوريات و تقارير الأمم المتحدة حول الحكومة الالكترونية والملتقيات والمواقع ذات الصلة على الانترنت.

و للإجابة عن إشكالية البحث تم تقسيمه إلى المحاور التالية:

أولا / الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية.

ثانيا / الإدارة الإلكترونية للجماعات المحلية.

ثالثا / دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة.

رابعا/ تجربة الجزائر في الإدارة الإلكترونية للجماعات المحلية: بين الواقع والمأمول.

1. الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية

1.1. مفهوم الإدارة الإلكترونية:

تعود أولى بدايات استخدام مصطلح الإدارة الإلكترونية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم اعتبارها كبديل جديد يعيد النظر في طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن، انطلاقا من التغير الحاصل في مفاهيم إدارة العامة، ومضامين الخدمة العامة، كمحصلة للتحول في عمل الأجهزة والمؤسسات الحكومية من الشكل التقليدي، إلى شكل يرتكز أساسا على تقنيات الانترنت، والانترانت، والاكسترانت والبرمجيات، لتلبية حاجيات المواطنين بشكل يزيد من رضا الأفراد على عمل الحكومات. (أحمد، 2009).

وإن كان المفهوم الشائع للإدارة الإلكترونية على أنها الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية تم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا

(السالمي، 2009)، فقد تميزت بعض التعاريف بربطها بين مصطلح الإدارة الإلكترونية والخدمة العامة، حيث تعني استخدام نتائج الثورة التكنولوجية في تحسين مستويات أداء المنظمات ورفع فعاليتها وتعزيز فاعليتها في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة منها، ويشمل ذلك الاستفادة من تراكم المعرفة والتقدم التقني المرافق لها في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات العامة من حيث وفرة هذه الخدمات، وتحسين أساليب تقديمها لهم (علي زيان و آخرون، 2018).

كما عرفت الإدارة الإلكترونية من طرف **البنك الدولي** بأنها مفهوم ينطوي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بتغيير الطريقة التي يتفاعل من خلالها المواطنين، والمؤسسات التجارية مع الحكومة للسماح بمشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، وربط طرق أفضل في الوصول إلى المعلومات، وزيادة الشفافية، وتعزيز المجتمع المدني. (عاشور ع.، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، 2010).

ويرتبط مفهوم الإدارة الإلكترونية مع مفهوم قريب منه هو مفهوم الحكومة الإلكترونية، التي تعرف على أنها قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على توفير الخدمات الحكومية التقليدية للمواطن بوسائل إلكترونية وبسرعة وقدرة متناهية وبتكاليف ومجهود أقل ومن خلال موقع واحد على شبكة الانترنت (الصيرفي، 2006)، أو هي وسيلة من الوسائل التي تستخدمها الحكومة الحقيقية "بمعناها القانوني والإداري " لتوصيل المعلومات والخدمات وتسويق السلع للمستفيدين منها عبر شبكة الانترنت وأجهزة الحاسوب، وهذا لا يلغي دور الحكومة الحقيقية، وإنما تسنده وتدعم كفاءته وفاعليته عن طريق البعد عن الروتين والتعقيدات البيروقراطية، واختصار المسافات وتوفير وقت وجهد ومال المستفيدين. (السالمي، 2009). وعلى الرغم من عدم وجود تعريف موحد ومتفق عليه للحكومة الإلكترونية أو الإدارة الإلكترونية أو تغليب إحدى التسميتين على الأخرى، إلا أن أحدا لم يختلف على الهدف الأساسي لهذه التطبيقات؛ وهو التحسين المستمر لعمليات التفاعل بين ثلاث مجموعات: الحكومة، قطاع الأعمال والمواطنين من أجل تحقيق الرقي السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع. (الحسن، 2011)

2.1. فوائد الإدارة الإلكترونية :

إن التحول إلى الإدارة الإلكترونية أصبح حتمية تفرضها التغيرات العالمية،لا سيما مع ما تحققه من فوائد دفعت الدول إلى التسابق في تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسساتها، ومن أهم هذه الفوائد ما يلي (السالمي، 2009):

- تبسيط الإجراءات داخل هذه المؤسسات، مما ينعكس إيجابا على مستوى جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
- اختصار وقت تنفيذ وإنجاز المعاملات الإدارية المختلفة.
- الدقة والموضوعية في العمليات المنجزة داخل المؤسسة.
- تسهيل إجراء الاتصال بين دوائر المؤسسة المختلفة، وكذا مع المؤسسات الأخرى داخل أو خارج البلد الموجودة فيه.
- إن استخدام إلى الإدارة الإلكترونية بشكل صحيح يقلل من استخدام الأوراق بشكل ملحوظ مما يؤثر إيجابا على عمل المؤسسة.
- كما أن تقليل استخدام الورق سيحل مشكلة تعاني منها أغلب المؤسسات في الحفظ والتوثيق، ومنه عدم الحاجة إلى أماكن خزن حيث يتم الاستفادة منها في أمور أخرى.
- والإدارة الإلكترونية سوف تؤدي إلى تحويل الأيدي العاملة الزائدة عن الحاجة إلى أيدي عاملة لها دور أساسي في تنفيذ هذه إدارة عن طريق إعادة التأهيل لغرض مواكبة التطورات الجديدة التي طرأت على المؤسسة، والاستغناء عن الموظفين غير الأكفاء وغير القادرين على التكيف مع الوضع الجديد.

3.1. معوقات الإدارة الإلكترونية :

يواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية تحديات تبعا لنوع البيئة التي تعمل في محيطها كل مبادرة، وعموما يمكن تلخيص أهم التحديات التي قد تصاحب أغلب برامج الإدارة الإلكترونية فيما يلي (عاشور ع.، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، 2010):

أ. **المعوقات الإدارية :** تتجه بعض الدراسات إلى تحديد، ومحاولة حصر المعوقات الإدارية في تطبيق الإدارة الإلكترونية، وترجعها إلى الأسباب الآتية:

- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى إدارة العليا لبرامج الإدارة الإلكترونية.
- عدم القيام بالتغيرات التنظيمية المطلوبة لإدخال الإدارة الإلكترونية من إضافة أو دمج بعض الإدارات، أو التقسيمات، وتحديد السلطات والعلاقات وتدفق العمل بينها.

ب. **المعوقات السياسية والقانونية:** تشمل هذه المعوقات ما يلي:

- غياب الإرادة السياسية الفاعلة، والداعمة لإحداث نقلة نوعية في التحول نحو الإدارات

الإلكترونية، وتقديم الدعم السياسي اللازم لإقناع الجهات الإدارية بضرورة تطبيق التكنولوجيا الحديثة ومواكبة العصر الرقمي.

- عدم وجود بيئة عمل إلكترونية محمية وفق أطر قانونية، تحدد شروط التعامل الإلكتروني مثل غياب تشريعات قانونية تحرم اختراق وتخريب برامج الإدارة الإلكترونية، وتحدد عقوبات رادعة لمرتكبيها. إضافة إلى الإشكالات التي تطرح في ظل التحول نحو شكل التوقيع الإلكتروني وحجية الإثبات في المراسلات الإلكترونية، وصعوبة معرفة المتعاملين عبر الشبكات، في ظل غياب تشريع قانوني يؤدي إلى التحقق من هوية العميل، وكل ما يتعلق بعنصر الخصوصية، والسرية في التعاملات الإلكترونية .

ت. **المعوقات المالية والتقنية:** وهي مرتبطة مع ما يتطلبه استخدام تكنولوجيا المعلومات من تكاليف؛ كتكاليف الأجهزة والبرامج، والصيانة.

ث. **المعوقات البشرية:** ويمكن تحديدها في الآتي:

- الأمية الإلكترونية لدى العديد من شعوب الدول النامية، وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة.
- غياب الدورات التكوينية، ورسكلة موظفي الإدارة، والأجهزة التنظيمية في ظل التحول للإدارة الإلكترونية.
- الفقر وانخفاض الدخل الفردي أدى الى صعوبة التواصل عبر شبكات الإدارة الإلكترونية.
- تزايد الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع وانقسامه (فئات تمتلك أجهزة حاسوبية ومعدات وأخرى تفتقدها)، أضعف مشاريع الإدارة الإلكترونية .
- إشكالات البطالة التي يمكن أن تنجم عن تطبيق الإدارة الإلكترونية، وحلول الآلة محل الإنسان، هذا الأخير الذي يرفض ويقاوم التحول الالكتروني خوفا على امتيازاته ومنصبه.

ج. **المهددات الأمنية: وتتمثل** في التخوف من التقنية وعدم الاقتناع بالتعاملات الإلكترونية، خوفا مِما يمكن أن تؤديه من مساس وتهديد لعنصري الأمن والخصوصية في الخدمات الحكومية ويمثل فقدان الإحساس بالأمان تجاه الكثير من المعاملات الإلكترونية، مثل التحويلات الإلكترونية والتعاملات المالية عن طريق بطاقات الائتمان، أحد المعوقات الأمنية التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية.

2. الإدارة الإلكترونية للجماعات المحلية:

يرتكز التنظيم الإداري في أي دولة على أساليب فنية تتمثل في المركزية واللامركزية كسبيل لتوزيع النشاط الإداري بين مختلف الأجهزة والهيئات الإدارية بالدولة، فالتنظيم الإداري ومهما كان النظام السياسي والاقتصادي السائد في دولة ما يبنى على أجهزة وإدارات مركزية وأخرى لامركزية، تتمثل هذه الأخيرة أو تتبلور في شكل الإدارة المحلية أو ما يعرف في الجزائر بالجماعات المحلية.

وعليه نتطرق فيما يلي إلى مفهوم وخصائص الإدارة المركزية والجماعات المحلية؛ أهميتها ودوافع ومبررات تحولها نحو الإدارة الإلكترونية.

1.2. مفهوم الإدارة المحلية:

عرفت الإدارة المحلية في بريطانيا كصورة من صور التنظيم الإداري اللامركزي في أوائل القرن التاسع عشر، مع أن بذورها الأولى تطورت بتطور المجتمعات الإنسانية التي أدركت حاجاتها للتضامن وتضافر الجهود لإشباع احتياجاتها. ولقد تعددت تعاريف الإدارة المحلية نورد منها ما يلي:

- الإدارة المحلية أسلوب من أساليب التنظيم المحلي، يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة، وتمارس ما يناط إليها من اختصاصات تحت إشراف الحكومة المركزية (ناجي، 2008).
- كما تم تعريفها بأنها المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة أو إشراف الحكومة المركزية (يوسفي، 2010).
- كما تعرف الإدارة المحلية بأنها أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة يقوم على فكرة توزيع السلطات والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية، وذلك لغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة فضلا عن إدارة المرافق الوطنية في البلاد، وأن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير مرافقها بفاعلية وتحقيق أغراضها المشروعة (علي زيان و آخرون، 2018).

وتختلف تسميات الإدارة المحلية من دولة إلى أخرى؛ فهناك من اصطلح على تسميتها بالجماعات المحلية كما هو معمول به في الجزائر؛

- وتعرف الجماعات المحلية على أنها وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (يوسفي، 2010).

وفي الجزائر يطلق على الجماعات المحلية اسم البلديات والولايات، وتضم مجموعة سكانية معينة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدد بموجب قانون. وعبارة الجماعات المحلية ظهرت لأول مرة في الجزائر بمقتضى المادة 54 من قانون20 /1947/09 التي تنص على أن : "الجماعات المحلية في الجزائر هي البلديات والولايات.." وبعد الاستقلال تم إنشاء جماعات محلية جديدة، فنشأت البلدية بموجب الأمر24/67 الصادر في 18 جانفي 1967، ونشأت الولاية بموجب الأمر 38/69 الصادر في 23 ماي 1969 وأصبحت الجماعات المحلية هي المسؤولة على تسيير المرافق والممتلكات التابعة لها (يوسفي، 2010).

وهناك من ينظر للجماعات المحلية على أنها نظام، فهي لا تخرج عن كونها أسلوب من أساليب التنظيم الإداري الذي يهدف إلى اللامركزية، ويتكون نظام الجماعات المحلية من وحدات محلية ذات الشخصية المعنوية لكل منها تنظيمها، اختصاصها، مواردها وإمكانياتها، وتتوقف كفاءة النظام على قدرة وحداته وما تحققه من مخرجات بالاعتماد على المدخلات المتاحة في ظل النظام السياسي والظروف الاقتصادية والاجتماعية (الوافي، 2015). والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل 01: "الجماعات المحلية كنظام"

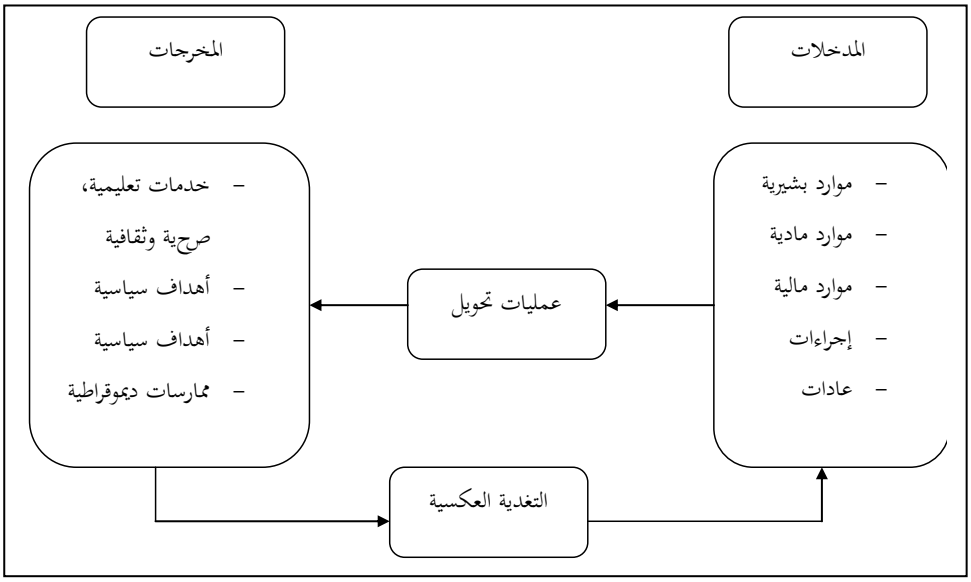

المصدر: الوافي، رابح. (2015). **محاولة إرساء الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية -دراسة حالة دائرة سيدي عيسى**، مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر. ص 51 .

2.2. خصائص الإدارة المحلية:

تتمثل أهم الخصائص الواجب ترسيخها في مؤسسات الإدارة المحلية في ما يلي (لمير، 2014):

- الانطلاق من اجتذاب الكوادر القيادية، والتأكيد على ضرورة إيجاد أسلوب موضوعي يتم بموجبه اختيارها وتدرجها ومكافأتها، مع ضرورة القيام بتعبئة الكوادر الإدارية والفنية وتهيئتها من أجل القيام بدورها الاستراتيجي في قيادة عملية التنمية، وذلك عن طريق التركيز على الإعداد، التحفيز والارتفاع بحس المسؤولية المهنية في ظل الانتماء والولاء المجتمعي.
- القدرة على وضع إستراتجية طويلة المدى للنشاط أو القطاع أو المجتمع لتقوم بإدارة نشاطه، ومن ثم توفير متطلبات العمل بموجب تلك الإستراتجية.
- إيجاد القدرة الفنية للقيام بالتخطيط الاستراتيجي والاضطلاع بمهمات التوجيه والتنفيذ والمتابعة والتقويم.
- المساهمة في بناء قاعدة وطنية للعلم والتقنية تسمح بتنمية القدرة الذاتية على استيعاب المعرفة والقيام باستنباط النظم والأساليب والتقنيات الملائمة، أو امتلاك المهارة اللازمة من أجل اختيار الملائم من جهات الاختصاص.
- العمل الجاد من أجل خلق الحالة الذهنية التي تسمح باستيعاب فلسفة التنمية من قبل أفراد المجتمع الذين تقع مهمات إدارته على عاتقهم أو يتأثر عملهم به أو يؤثر عليه.
- التأكيد على أهمية إيجاد نظام ايجابي للحوافز المادية والمعنوية من أجل توجيه الجهود وفقا لمقتضيات أداء الدور التنموي المطلوب من الإدارة المحلية انجازه، بالقدر الذي يؤكد التزام الوحدة والقطاع والمجتمع بأداء الوظيفة الاجتماعية.

3.2. أهمية الإدارة المحلية:

تتجلى أهمية الإدارة المحلية من عدة جوانب؛ سياسية، اقتصادية واجتماعية يمكن تلخيصها فيما يلي (عاشوري، 2014):

- دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي؛
- تحقيق الكفاءة الإدارية عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتوفير الخدمات للموطنين بأيسر السبل ولأكبر عدد منهم؛
- القضاء على البيروقراطية التي تلازم تركيز السلطة وبعد الإدارة، حيث تؤدي الخدمات بواسطة أشخاص لا يدركون طبيعة الحاجات المحلية ولا يخضعون لرقابة المستفيدين منها.

- توفير مصادر التمويل المحلي من خلال الضرائب والرسوم المحلية وإيرادات أملاك المجالس المحلية وممتلكاتها؛
- تأسيس مشروعات اقتصادية تلائم احتياجات الوحدات المحلية وحاجات المواطنين فيها، وبالتالي تنشيط الاقتصاد الوطني كنتيجة لتنشيط الاقتصاد عل المستوي المحلي؛
- إثارة اهتمام المواطنين وحفزهم للتعاون لإدارة شؤونهم المحلية لأن المواطن سيشعر بأنه يشارك بفعالية – من خلال ممثليه في المجلس المحلي- في إدارة مصالحه اليومية، وهذا من شأنه أن يفجر الطاقات الفكرية والثقافية لدى السكان المحليين؛
- خلق الشعور لدى المواطنين بعدالة الضرائب التي تفرض عليهم لمعرفتهم بأن حصيلتها ستدفع لإنشاء مشاريع محلية يتم الاستفادة منها بصورة مباشرة؛
- خلق الشعور بوجود نوع من العدالة الاجتماعية، إذ يكون للمواطن في مختلف أرجاء الدولة نفس القدر تقريبا من المزايا والخدمات.

4.2. دوافع ومبررات تحول الجماعات المحلية نحو الإدارة الإلكترونية:

تسعى مختلف المؤسسات اليوم بما فيها الجماعات المحلية؛ في ظل التطور التكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم، إلى إرساء مبادئ الإدارة الإلكترونية، وذلك للعديد من الأسباب والدوافع نستعرض أهمها فيما يلي (الوافي، 2015):

- وقوع الجماعات المحلية تحت ضغوط مستمرة من أجل تلبية الطلبات المتزايدة على الخدمات الإدارية، بسبب ازدياد أعداد السكان وارتفاع مستوى المعيشة، بالإضافة إلى الرغبة في تحسين نوعية الخدمات المقدمة والإسراع في إنجاز المعاملات، وهذا في ظل كثرة التعقيدات والصعوبات التي يواجهها المواطنون وقطاع الأعمال في التعامل مع هذه الجهات.
- تنامي مشكلة البيروقراطية التي يواجهها المواطنون بصورة يومية، حيث تعاني عدة أجهزة حكومية من تدني شديد في مستوى أداء الخدمات للمواطنين، بسبب وجود شبكة من الإجراءات الروتينية المعقدة. ونظرا لتعدد الجهات المعنية بتقديم الخدمات الحكومية للمواطن المحلي والتي تختلف فيما بينها من حيث الشكل القانوني والتنظيمي، فإن الإدارة الإلكترونية المحلية تعني تحقيق شراكة حقيقية مع المجتمع من خلال التنسيق والتكامل بين هذه الأطراف لتحقيق التلاحم بين فئات المجتمع المحلي المختلفة، بما يحقق أهداف التنمية ويعود على المواطن بالرفاهية (بن.اعراب، 2014)؛

- تسارع التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به؛ مع ما يقدمه من مزايا عديدة في مختلف مجالات الحياة الإنسانية؛
- توجهات العولمة ومساهماتها المتزايدة نحو الانفتاح؛ الترابط والتكامل بين المجتمعات المختلفة مع استخدام أساليب الاتصال المختلفة كشبكة الانترنت وغيرها؛
- ضرورة الاستجابة والتكيف مع متطلبات البيئة المحيطة، لذلك يعتبر انتشار وتطبيق مفاهيم وأساليب الإدارة الإلكترونية في كثير من المنظمات والمجتمعات سبيلا يحتم على كل دولة اللحاق ركب التطور تجنبا لاحتمالات العزلة والتخلف عن عصر السرعة والمعلوماتية.
- تزايد الضغط الشعبي على الحكومات وتطلعات المواطنين للحصول على خدمات أفضل وأسرع وأسهل في الحصول على المعلومات؛
- حاجة الموظفين في الجماعات المحلية إلى الدعم الفني من خلال معلومات متكاملة ونظام عمل حديث ومتطور. كما يتيح استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الإدارة الإلكترونية إمكانية استعمال البريد الالكتروني وشبكات الأعمال التي تربط فروع الإدارة المحلية المتعددة ونشر اجتماعات المجالس المحلية على شبكة الانترنت، والتمكين من التفاعل بين مستويات الإدارة المحلية على نطاق واسع في إطار من المشاركة والتعاون القائم على المبادرة لحل المشاكل، عوضا من التفاعل المحدود وفقا للعلاقات الرسمية التي تحكمها القواعد والإجراءات الذي يميّز الإدارة التقليدية، وكذا تطوير أسلوب تقديم الخدمات الإدارية من الأسلوب التقليدي من خلال الأوراق والمستندات التي تتسم بالبطء والجمود وصعوبة التصحيح والتعديل إلى خدمات الكترونية مرنة مبتكرة عالية الجودة ومقدمة من خلال شبكة الانترنت وعبر عدة قنوات (بن.اعراب، 2014).

3. دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة:

يتسم العمل الحكومي في معظم دول العالم بإجراءاته الروتينية الطويلة وبالبطء العام، وهذا يشكل تكلفة كبيرة على الدول من حيث الجهد المبذول ومن حيث أهمية الوقت وكذلك استغلال الموارد المتاحة على الوجه الأمثل. ومع تطور التقنيات الحديثة والاهتمام العالمي الكبير بقطاع تكنولوجيا المعلومات التي ترافقت مع ثورة المعلومات، فقد أصبح لزاما أن يتجه العالم بأكمله نحو تبني الوسائل الحديثة في العمل والاتصال.

1.3. مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة :

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر التنموي الحديث وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة وأصبحت تحتل مكانا بارزا على المستوى الدولي، ومن أهم اهتمامات مختلف الحكومات، وقد أصبحت التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة، وعلى اعتبار أن الفقر أصبح يتطلب مجهودات ضخمة لمعالجة المشاكل الناجمة عنه، فإنها تشكل أداة هامة لمواجهة مختلف التحديات المتنامية لأفراد المجتمع، وتكمن المشكلات الأساسية التي تواجه الدول المتخلفة في الركود المزمن الذي تعيش فيه مما يقضي إيجاد نموذج تنمية قادر على تحطيم هذا الركود.

أ. **مفهوم التنمية المستدامة :** عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود السكان والسلطات العمومية بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع (عزيزي، 2008). وتعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تجيب عن حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر (ناصر، 2010). ولقد استُخدِمت عبارة التنمية المستدامة للمرة الأولى عام 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة.

ب. أبعاد التنمية المستدامة :

للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد أساسية تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (وردم، 2003).

ب.1. البعد الاقتصادي : تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل: الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم.

ب.2. البعد الاجتماعي : يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.

ب.3. البعد البيئي : يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، لأن

تجاوز تلك الحدود سيؤدي إلى تدهور النظام. على هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

2.3. الدور الاقتصادي والاجتماعي للإدارة الإلكترونية في التنمية المستدامة :

يشمل المفهوم الأساسي للتنمية المستدامة،التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم. ويترتب على ذلك شمول مفهوم التنمية لمبدأ المساواة وعدم التمييز بين الناس وفقاً لأي اعتبار اجتماعي أو اقتصادي أو ديني أو عرقي أو لغوي. كما اتسع مفهوم التنمية ليشمل المواقف المعنوية كالحرية واكتساب المعرفة، بمعنى أنها لا تعني الوفرة المادية فحسب، وإنما تعني تنمية القدرات البشرية المطلوبة لتحقيق الرفاهية والتوظيف العقلاني في مجالات النشاط الإنساني والإنتاج. ومع العولمة وتطور نظم الاتصالات والمعلومات والشبكات، سعت الحكومات إلى إتباع منهجيات حديثة ومتطورة في تقديم الخدمات العامة، حيث تهدف من خلال تطبيق الحكومة الإلكترونية إلى تحسين تقديم الخدمات الحكومية إلى المستفيدين، سواء كانوا أفرادا أو شركات، مما ينعكس إيجابا على الاقتصاد والمجتمع.

أ. الدور الاقتصادي للإدارة الإلكترونية:

لقد حظي موضوع الحكومة الإلكترونية باهتمام الجهات الرسمية نظراً لتيسير حصول المستفيدين على الخدمات دون تكبد عناء المراجعة الشخصية للأجهزة الحكومية، وهو ما يخفف الضغط عن مرافق الدولة وعن الموظفين في الجهات المختلفة، وبالتالي يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة والأداء في إنجاز العمل وانخفاض تكاليف التشغيل للجهات الحكومية. ويمكن تلخيص الدور الاقتصادي للحكومة الإلكترونية في النقاط التالية (حسين، 2013):

- توفير المال، الوقت والجهد على جميع الأطراف المتعاملة بالحكومة الإلكترونية، وتوفير مصاريف مالية كبيرة كانت تُصرف في أثناء العمل بالحكومة التقليدية.
- مفهوم اقتصادي (ذهاب السلعة أو الخدمة إلى الزبون وليس العكس).
- إتاحة فرص وظيفية جديدة في مجالات جديدة مثل إدخال البيانات، وتشغيل وصيانة البنية التحتية للحكومة الإلكترونية، وأمن المعلومات.
- توحيد الجهود بدلا من تشتيت الجهود وازدواجية الإجراءات الروتينية في الحكومة التقليدية، حيث يتم جمع هذه الجهود وتوحيدها تحت بوابة الكترونية واحدة .

- فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية عن طريق استخدام نفس التطبيقات والتقنيات والتبادل الداخلي للبيانات.
- يمكن إنشاء بوابة الكترونية حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص كما فعلت الحكومة الفلبينية، حيث يؤدي هذا إلى جذب الشركاء في القطاع الخاص للاستثمار، ليس فقط في مشروعات البنية التحتية التقليدية كقطاعات الطاقة والنقل والمياه، بل أيضا في البنية التحتية غير التقليدية والقطاعات التنموية كتقنيات المعلومات والاتصال والحكومة الإلكترونية نفسها (تقرير الأمم المتحدة حول دراسة الحكومة الالكترونية، 2014).
- تشجيع الاستثمار وجلب المستثمرين من خلال الوضوح والشفافية المتوفرة ، لأن من أكثر العقبات التي تقف عائقا أمام الشركات الاستثمارية ومالكي رؤوس الأموال في أي بلد هو عدم وضوح قوانين الاستثمار والتداخلات المعقدة والقوانين المتشابكة، لذلك فإنه من المؤكد بأن الحكومة الإلكترونية بما تقدمه من خدمات في هذا المجال تزيل جميع المنغصات وأنواع المخاوف، وذلك عندما تقوم أية شركة أو أي صاحب رأس مال بالدخول إلى الحكومة الإلكترونية والإطلاع بكل شفافية ووضوح على كافة القوانين والإجراءات، ومن تنفيذ كل معاملاته دون أن يغادر مكتبه والانتقال إلى بلد آخر.

ب. الدور الاجتماعي للإدارة الإلكترونية:

أدركت العديد من الدول أهمية بناء وإقامة الحكومة الإلكترونية للتنمية المستدامة، لأن الغرض الأساسي من إقامتها يستهدف أساساً تحقيق تنمية بشرية ، ولاسيما أن الفكر التنموي المعاصر يطرح مفهوم التنمية البشرية كمدخل للتنمية المستدامة التي تستمد مصادر استدامتها من تنمية قدرات البشر جميعاً وتمكينهم من استخدام طاقاتهم وتوسيع قدراتهم. فتأهيل البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات يعد الركيزة الأساسية من ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية في مختلف أنحاء العالم. وقد أدركت الدول المتقدمة هذه الحقائق ومنذ وقت مبكر الأمر الذي مكنها من تحقيق قفزات نوعية مهمة في مجال النمو الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن إبراز دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية الاجتماعية في النقاط التالية (حسين، 2013):

- تحفيز المواطنين لاستخدام الحكومة الإلكترونية، وبالتالي إيجاد مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع المعطيات التقنية ومواكبة عصر المعلومات.

- تسهيل وسرعة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الإلكترونية الكثيرة كالبريد الالكتروني وغيره.
- القضاء على الروتين والبيروقراطية والفساد.
- الشفافية والثقة واندحار الواسطة وتجاوز القوانين.
- تفعيل الأنشطة الاجتماعية المختلفة عن طريق استخدام التطبيقات الإلكترونية.
- تتيح الخدمات الذاتية للحكومة الإلكترونية توفير المعلومات الضرورية للمواطنين خاصة في المناطق النائية والمهمشة، مثل المعلومات الخاصة بفرص التوظيف والموارد التعليمية والمعلومات الزراعية، مثل تقنيات الزراعة والوقاية من الأمراض وغيرها من المعلومات والخدمات العامة (تقرير الأمم المتحدة حول دراسة الحكومة الالكترونية ، 2014).
- يعبر نجاح تطبيقات الحكومة الإلكترونية بمختلف أنواعها على مدى ملاءمتها للواقع، ويمثل مشروع الحكومة الإلكترونية ثورة إدارية تنموية للأعمال الحكومية، إذ يربط بين تكنولوجيا المعلومات وبين مهام ومسئوليات الجهاز الحكومي من خلال إتباع استراتيجيات وسياسات واضحة تأخذ بالاعتبار المتغيرات في مجال صناعة المعلومات وانعكاس ذلك علي الأعمال الحكومية. ويتطلب تعميم التعامل مع تطبيقات الإدارة الإلكترونية، نشر الوعي والفكر الالكتروني، ودعم التوجه نحو التعليم الالكتروني بصورة أكبر وأوسع.

4. تجربة الجزائر في الإدارة الإلكترونية للجماعات المحلية: بين الواقع والمأمول

1.4. مشروع الحكومة الإلكترونية الجزائرية:

أولت الجزائر اهتماما كبيرا لتحديث الإدارات العمومية من خلال توسيع استخدام التكنولوجيات الحديثة، وهذا لغرض تحسين أداء الخدمات، وتبسيط الإجراءات للمواطنين، إلاّ أنها لا تزال في الخطوات الأولى في بناء الإدارة الإلكترونية، حيث تم تصنيفها حسب تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية 2014 في المرتبة 136 عالميا، لتتراجع إلى المرتبة 150 حسب التقرير الصادر سنة 2016 (United Nations E-Government Survey ، 2016)، لكنها عادت إلى المرتبة 130 عالميا سنة 2018 (United Nations E-Government Survey, 2018) ، وهذا ما يدلّ على أنّ الجزائر في الطريق من أجل تحسين موقعها في تقديم الخدمات الحكومية الالكترونية.

ويمكن إرجاع عدم تجسيد مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر على أرض الواقع بسبب جملة من العقبات نذكر من أهمها ما يلي:

- **ضعف مجتمع المعلومات**؛ حيث تعاني الجزائر من الأمية التعليمية، وبشكل أكبر الأمية التكنولوجية، ويرجع ذلك إلى اعتبارات عديدة منها انخفاض معدل الدخل، ضعف البرامج التعليمية في أطوار تعليمية مختلفة، وهو ما أثر سلبا على تكوين مجتمع قادر على مواكبة التحول الالكتروني، ويساهم في ثقافة التغيير داخل مؤسسات الخدمة، إذ أن الجزائر وبالرغم من تداول مصطلح مجتمع المعلومات في العديد من الخطابات الرسمية ، إلا أنها لا تزال تعاني من مشكل بناء الإطار العام لهذا المجتمع (عاشور ع.، 2010).
- قلة الدافعية للتغيير عند بعض موظفي الموارد البشرية. (بوعمامة و رقاد، 2014)
- الافتقار إلى التخطيط السليم لعملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية، وغموض الرؤية المستقبلية لتجسيدها (بوعمامة و رقاد، 2014).

لكن على الرغم من ذلك، فقد تم إنشاء عدد من المواقع التي تقدم خدمات مختلفة إلى المواطنين، كما أطلقت وزارة الداخلية في أواخر سنة 2013 مشروع **المواطن الإلكتروني** لأول مرة في الجزائر، والذي يختصر أرشيف كل مواطن في رقم واحد يتبعه مدى الحياة، يمكن من خلاله استخراج جميع الوثائق الإدارية وفق نظام إلكتروني يعمل على إصدار مختلف الوثائق في مدة لا تتجاوز 30 ثانية، وهذا ما يخفف من معاناة الجزائريين في استخراج الوثائق التي طالما كانت هاجسا يوميا لكل مواطن يقصد مصالح البلدية أو الدائرة، بالإضافة إلى وضع رقم وطني لكل جزائري يحل محل كل الوثائق، وتقليص الوثائق الإدارية المتعلقة بإصدار رخصة السياقة وجواز السفر وغيرها والاكتفاء فقط ببطاقة التعريف الوطنية التي أصبحت عبارة عن بطاقة رقمية. ويعد هذا الإجراء خطوة هامة في دخول الجزائر مجال الإدارة الإلكترونية التي تعد أول محور أساسي لإستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013. (بوعمامة و رقاد، 2014)

2.4. البلدية الإلكترونية « أ- بلدية» والولاية الإلكترونية « أ- ولاية»:

مما لا شك فيه أن البلديات تلعب دورا هاما في تقديم الخدمات العامة، وهذا في مختلف المجالات : الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي (ناجي ع.، 2009)، وفي إطار عملية تعميم الإدارة الإلكترونية التي تهدف إلى إلغاء العديد من الظواهر التي طالما ارتبطت بالتسيير الإداري، من تزوير ورشوة وأخطاء وثقل في التسيير، صرح السيد عبد الرزاق هني، المدير العام لعصرنة الوثائق والأرشيف بوزارة الداخلية والجماعات المحلية في حوار أجراه ليومية "المساء" الصادرة يوم: 30 أكتوبر 2016 أنه تم الشروع في رقمنة البلدية والولاية بداية من 2017 ؛ وفق ما يسمي ب « لبلدية والولاية الإلكترونية»؛ حيث تهدف العملية إلى فرض شفافية ومتابعة آنية في

التسيير المحلي بإخضاع كل المصالح لتسيير آلي من ميزانية إلى صفقات ومشاريع إلى السياسة الاجتماعية وغيرها، وقد أنهت الوزارة رقمنة إدارتها عبر كامل التراب الوطني، حيث تم ربط ما يزيد عن 3041 بلدية وملحقة. وقد ساهم هذا الإجراء بشكل كبير في تقليص الملايير من الدينارات التي كانت تصرف في عملية صنع ونقل الاستمارات المتعلقة بوثائق الحالة المدنية، التي كانت تطبع وفق معايير أمنية تحول دون تزويرها، حيث تم إلغاء 15 وثيقة واقتصاد 12 مليار دج سنويا، وبالمقابل؛ فإن تعميم الإدارة الإلكترونية لم يكلف الكثير على اعتبار أن الوسائل المستعملة من مكاتب وأجهزة إعلام آلي كانت موجودة في الأصل، ولم تستثمر الدولة سوى نسبة 2 بالمائة، في حين أن ما تم اقتصاده كبير وهام، حسب المسؤول الذي أشار إلى الميزانية السنوية التي كانت تخصصها وزارة الداخلية لتسيير الإدارة، والتي تفوق 12 مليار دج سنويا تصرف بشكل خاص في الوثائق والاستمارات.

كما أوضح أنه يجري العمل حاليا حول نظام معلوماتي للبلدية والولاية والمعروف بـ:« أ-بلدية وأ . ولاية » بمعنى **البلدية الإلكترونية والولاية الإلكترونية**، حيث تصبح كل مصالح البلدية والولاية تسيّر بشكل آلي من خلال متابعة تسيير كل شؤونها، من تهيئة حضرية وبيئة وصحة عمومية وميزانية، بالإضافة إلى رخص البناء ومختلف التراخيص الأخرى، إلى جانب العمليات التضامنية والطرق والسكن ... حيث ستصبح كل المعلومات ومسائل التسيير آلية وتنقل إلى رئيس البلدية ورئيس الدائرة والوالي الذين يتابعون كل ما يجري عن بعد ويتخذون القرارات اللازمة، كما يجري التحضير لتزويد كل بلديات الوطن بموقع إلكتروني خاص بها تمكن المواطن من تتبع ملفاته من بيته وإرسال طلباته والحصول على معلومات عن الحي وكل منشورات البلدية وغيرها. ويندرج هذا الإجراء ضمن مشروع الشباك الموحد على مستوى البلديات. وهو المشروع الذي سيسمح بحذف كل الملفات الإدارية لحاملي الوثائق البيومترية. وللإشارة فإن هذا الشباك جاري العمل به على مستوى 3 بلديات رائدة و هي: الجزائر الوسطى، بابا حسن والدار البيضاء وسيتم تعميمها على كل البلديات (موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية 2017 : http://www.interieur.gov.dz/).

الخاتمة:

أدركت العديد من الدول أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في تحسين تقديم الخدمات الحكومية المقدمة إلى المواطنين، والقضاء على الإجراءات الروتينية والبيروقراطية المعقدة، ورفع

مستوى الكفاءة والأداء في إنجاز العمل وتكريس مبدأ العدالة والشفافية والحد من الفساد، بما ينعكس إيجابا على مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتطلب تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية توفير البنية التحتية الأساسية من موارد بشرية ومادية وتقنية لضمان نجاحه، وفي حين عرفت بعض التجارب العربية في الإدارة الإلكترونية للجماعات المحلية تطورا باهرا على غرار الإمارات، فإن الجزائر رغم ما تمتلكه من إمكانيات مادية وبشرية وفكرية هائلة، إلا أن الإدارة الإلكترونية فيها لم ترق إلى المستوى المطلوب، وهو ما يظهر من خلال مؤشرات تقرير الأمم المتحدة للحكومات الإلكترونية، حيث حصلت على معدلات ضعيفة بالمقارنة مع دول أخرى.

وبناء على ما تقدم، يمكن صياغة بعض التوصيات والاقتراحات التي من شأنها الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للأفراد، وإنجاح مشروع الإدارة الإلكترونية بما يحقق التنمية المستدامة الذي تتطلع إليها الجماعات المحلية في الجزائر:

التوصيات:

- تفعيل الإطار التشريعي والقانوني لمعاملات الإدارة الإلكترونية وبما يضمن حماية البيانات الشخصية للأفراد.
- دعم البنية التحتية المناسبة لتطبيق الإدارة الإلكترونية مع الحرص على إيجاد حلول للمعوقات التي يمكن أن تعطل النظم المعلوماتية والتقنية داخل الإدارة الالكترونية.
- ضرورة إشراك الموظفين وتوعيتهم بأهمية المشروع وتحفيزهم حتى يكونوا فاعلين في إنجاحه، مع الحرص على تنميتهم وتدريبهم تماشيا مع التطورات التكنولوجية والإدارية الحديثة لضمان تحسين أدائهم، مع تشجيعهم على تقديم أفكار ومقترحات لتطوير العمل لغرض الوصول إلى حلول تساعد في إنجاح الإدارة الإلكترونية.
- العمل على تحسيس وتوعية المواطنين بفوائد ومزايا هذه التقنيات وتقديم التسهيلات الضرورية لهم بخصوص الحصول عليها واستخدامها.
- ضرورة الاستفادة من النماذج والتجارب العربية والعالمية الناجحة، والاسترشاد بها في إنجاح تعميم الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية بالجزائر.

المراجع المستعملة :

الكتب:

- الحسن، حسين محمد .(2011) .,الإدارة الإلكترونية المفاهيم –الخصائص –المتطلبات .عمان :الوراق للنشر والتوزيع.
- السالمي، علاء عبد الرزاق .(2009) .الإدارة الإلكترونية .e-managementعمان :دار وائل للنشر.
- الصيرفي، محمد .(2006) .الإدارة الإلكترونية .الإسكندرية :دار الفكر الجامعي.
- علي زيان محند وعلي، شرقي جوهرة، شيخاوي سهام، عقون سعاد، مالك مريم، مطالي ليلى(2018). معجم مصطلحات التسيير العمومي .عمان :دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.
- محمد سمير أحمد. (2009). الإدارة الإلكترونية. عمان: دار الميسر للنشر والتوزيع.
- وردم، باتر محمد علي .(2003) .مخاطر العولمة على التنمية المستدامة .الأردن : الأهلية للنشر والتوزيع.

مقالات علمية:

- بن اعراب، محمد .(2014). **تجربة الإدارة الالكترونية في الجزائر بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة، وإشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي.** جامعة سطيف : مجلة العلوم الاجتماعية العدد 19 ديسمبر[En ligne]: متوفر على الرابط: http://revues.univ-setif2.dz/index.php?id=1264
- بوعمامة، العربي ورقاد، حليمة .(09 ديسمبر 20014) ."الاتصال العمومي والإدارة الالكترونية، رهانات ترشيد الخدمة العمومية "، مجلة الدراسات والعلوم الاجتماعية .مجلة الدراسات والعلوم الاجتماعية.
- حسين، مريم خلاص (2013)، **الحكومة الالكترونية**، مجلة كلية بغداد الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، 2013.
- مراد ناصر (2010)، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، الجزائر، 26 جوان.
- ناجي عبد النور (2009)، **دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة (تجربة البلديات الجزائرية)**، مجلة دفاتر قانونية، العدد 01، جامعة ورقلة، موفرة على الرابط: http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-01-2009-dafatir/516-2013-05-02-10-55-32

مذكرات جامعية:

- عاشور، عبد الكريم .(2010)."دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والسياسة،جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
- عاشوري سكينة (2014)، **الاتجاهات المعاصرة لنظم الإدارة المحلية**، مذكرة ماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر.
- عزيزي، عثمان.(2008).دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة. مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
- لمير، عبد القادر .(2014) .الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وإدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، وهران، الجزائر.

- الوافي، رابح (2015). محاولة إرساء الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية، دراسة حالة دائرة سيدي عيسى. مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة البويرة، الجزائر.
- يوسفي، نور الدين .(2010) .الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة. مذكرة ماجستير، كليةالعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

ملتقيات علمية:

- ناجي، عبد النور .(2008) .نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة . الملتقى الوطني حول :التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر :واقع وتحديات، 16 – 17 ديسمبر، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة الشلف، الجزائر.

مراجع أخرى:

- تقرير الأمم المتحدة حول دراسة الحكومة الالكترونية، 2014.
- موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية :

http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/80-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/1990-%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF-%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-2018.html

نشر بتاريخ: 14-11-2017، اطلع عليه بتاريخ: 26-11-2018.

- يومية *المساء* الصادرة بتاريخ: 30 أكتوبر 2016.
- *United Nations E-Government Survey 2016* .New York, available at : http://workspace.unpan.org/sites/Internet/Documents/UNPAN97453.pdf . Accessed on : 20-11-2018.
- *United Nations E-Government Survey.* United Nations E-Government Survey 2018, available at : https://publicadministration.un.org/egovkb/Portals/egovkb/Documents/un/2018-Survey/E-Government%20Survey%202018_Annexes.pdf. Accessed on : 25-11-2018